عقد او نقد ولم يبين غاش عند ممحوض وليس بمدلس افرد المدلس لحكم
يخصه فقال ح ومدلس المرابحة كغيرها ش يحتمل ان يريد كغيرها من
ان المشتري بالخيار بين الرد ولا يبنى عليه والتاسك ولا شيء له الا
ان يد خل عنده عيب ويحتمل كغيرها فيما مر من المسايل التي المشار
اليها بقوله وفرق بين مدلس وغيره ان تنقص بعيب التدليس الخ ولما
انهى الكلام على بيع المرابحة وهي زيادة في الثمن تارة ووضيعة منه
اخرى شرع فيما يشبهها وهو المسمى بيان التداخل لانه زيادة في
المبيع تارة ونقص منه اخرى فقال فصل فيما يتعلق بذلك
ضمنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة وهو المشار اليه بقوله ح تناول
البناء والشجر الارض ش يعني ان من عقد على بناء او على شجر فانه يتناول
الارض التي هما فيها لا غيرها الا ان يشترط اكثر منها حتى يشترط افراد
البناء والشجر عليها والعقد اعم من ان يكون بيعا او وصية او رهنا
او وقفا او هبة او غير ذلك ح وقتا ولتهما ش يعني ان العقد على الارض
يتناول البناء والشجر الذي فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة وهذا
حيث لا شرط ولا عادة بخلافه والعمل به وعليه فيصح رجوع قوله
الا بشرط لهدم ايضا واذا كان على الشجر ثمر ابر فهو للبايع للسنة لخبر
من باع نخلا وفيها ثمر قد ابر فهو للبايع وهو الصواب خلافا
لابن غناب ح لا الزرع والبذر ش صوابه والبذر لا الزرع اي وتناولت
الارض البذر المغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها لان اباء الزرع
خروجه على المشهور وليس جزء من الارض بخلاف البناء والشجر وعلى
نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفا على المثبت على الرواية
المشهورة ويلزم عليه تشتيت في العطف على المثبت تارة وعلى
المنفي اخرى وهو عطف مدفونا على الزرع فيكون فصل بمثبت بين

منفيين

منفيين وبعبارة اخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وان يقول
وتناولتهما والبذر لا الزرع ولقوله ومدفونا ايضا فان المعلوم من
المذهب ان ما وجد مدفونا بالارض لاحق للمبتاع فيه بل هو للبايع
اذا ادعاه واشبه والا فهو لقطة وبعبارة ولا تتناول الارض المدفون
فيها من حجارة او عمد وغير ذلك الذي علم صاحبه بدليل قوله كلو
جهل صاحبه وقوله ومدفونا يشعر بقصد الدافن فيخرج ما كان
من اصل الخلقة كالحجارة المخلوقة في الارض والبير الصادية اي القديمة
المنسوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك قال ح فيما اذا كان المدفون
جبا او بيوتا ان المبتاع يخير في نقض البيع والرجوع بقيمتها استحق من
ارضه ولا يلزم من عدم تناول الارض للمدفون عدم تخيير المبتاع
على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع ومدفونا قوله ح ولا الشجر
المؤبرا واكثره الا بشرط ش يعني ان من اشترى اصولا عليها ثمرة قد
ابرت كلها او اكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبايع الا ان
يشترطها المشتري قوله او اكثره مرفوع معطوف على الضمير المستتر
في المؤبر اي المؤبر هو او اكثره من غير فصل بضمير او غيره والتابير
خاص بالنخل الصحاح التابير تفليق طلع الذكر على الانثى ليلقح ثمرتها
ثمرتها وهو الفتاح بن جبير شق الطلع عن الثمرة قال الباجي هو
والتابير في التين وما لا زهر له ان يبرز جميع الثمرة عن موضعها وتتميز
عن اصلها واما الزرع فاباره ان يظهر على وجه الارض وهو
المشهور قال ابن شاس في معنى المأبور كل ثمرة انعقدت وظهرت
للناظرين ح كالمنعقد ش يعني ان من اشترى اصولا وفيها ثمرة قد
انعقدت جميعها او اكثرها كالخوخ والتين وما اشبه ذلك فانه لا
يكون للمشتري الا بالشرط ح ومال العبد ش بالجر عطفا على كالمنعقد

Copyrighted by King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)